Al HIKMAH JOURNAL, APRIL 2020,
VOL 3, ISSUE 2
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

أثر ركائز عمل لجان التدقيق في ظل الحوكمة في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية

وليد خالد جديع العازمي*، د.اشرف شرف الدين، د.عبدالمجيد عبيد حسن

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر ركائز عمل لجان التدقيق في ظل الحوكمة في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية. شمل مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، أما العينة فتكونت من (93) من أعضاء لجان التدقيق، ومدققي الحسابات الداخليين والمديرين الماليين العاملين في البنوك المشمولة بالدراسة. وتوصل البحث إلى وجود أثر ذو دلالة لركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة المتمثلة بـ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية، وأوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية إلتزام المصارف الإسلامية الكويتية بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية، وذلك لتأثيرها الواضح في ضبط الأداء المالي.

مفتاح الكلمات: لجان التدقيق، الحوكمة، جودة الأداء المالي، المصارف الإسلامية الكويتية.

* طالب في مرحلة الدكتوراه في التمويل والمصارف الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

المقدمة

أدت الأزمات المالية لبعض الشركات وأبرزها انهيار وإفلاس شركة Enron إلى سعي الدول المتقدمة لإيجاد آليات تفعيل نظم الرقابة في الشركات المساهمة، وزيادة الثقة فيما يتم إعداده ونشره من تقارير مالية، وحرصت على إنشاء لجان تدقيق نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به في دعم مصداقية القوائم المالية، وزيادة ثقة الجمهور في التقارير المالية.

تتمثل مهمة لجان التدقيق في تأكيد صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية، وذلك من خلال عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. وقد أكدت معظم الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات ضرورة وجود لجان تدقيق داخل الشركة، فهي التي تعمل على تطبيق الحوكمة وتضمن جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية بما يضمن جودتها، وبالتالي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

يُعد العنصر المالي سبب رئيسي لنجاح أي شركة، كما أن الحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها، حيث يسهم الأداء المالي في الشركات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة، في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل المؤسسة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات المالية الفوائد المرجوة منها، ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب.

مشكلة الدراسة وعناصرها

شهدت السنوات العشر الأخيرة انهيار العديد من الشركات الكبرى العالمية نتيجة لسوء الإدارة والتلاعب في القوائم المالية من اجل الحصول على منافع فردية. حيث أشار تقرير ل KPMG إلى إن نسب الفساد الداخلي (الإداري والوظيفي) زادت في السنوات الأخيرة لتصل إلى 65% من حالات الفساد المؤسسي بشكل عام في جميع دول العالم. ونتيجة لذلك زاد الاهتمام من قبل المشرعين والباحثين بموضوع حوكمة الشركات وضرورة تحسينها وتفعيلها، وذلك من خلال وضع إجراءات ومعايير كفيلة بجعل حالة من الاطمئنان تسود بين المساهمين وأصحاب المصالح لمنع حدوث مثل هذه الانهيارات والتجاوزات في المستقبل.

وقد تعرضت وظيفة التدقيق واللجان المنبثقة عنها خلال السنوات الماضية، إلى العديد من الانتقادات الناجمة عن ضعف دور لجان التدقيق في التقرير عن بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح، أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: هل يوجد أثر لركائز عمل لجان التدقيق في ظل الحوكمة المتمثلة بـ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية؟

أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة معرفة أثر ركائز عمل لجان التدقيق في ظل الحوكمة في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية.

أهمية الدراسة

يُعّد موضوع الحوكمة من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في منظمات الأعمال، وتظهر أهمية الدراسة لما لهذا الموضوع من أثر في تطوير الأداء المالي، ونظرا لأنها تقوم على أساس معرفة دور لجان التدقيق في ظل الحوكمة لضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية، وفي التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الاقتصادية الكويتية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة التدقيق. كما تعتبر هذه الدراسة مهمة للفئات التالية التي يمكن لها أن تستفيد من نتائجها وتوصياتها:

1- أعضاء مجالس الإدارة ومديري الإدارات العليا والإدارات الوسطى والتنفيذية والتشغيلية في المصارف الإسلامية الكويتية.

2- المدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق الداخليين في المصارف الإسلامية الكويتية.

3- الباحثين الأكاديميين في المعاهد والجامعات العربية والكويتية.

فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية: لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة المتمثلة بـ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية.

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة **المتغير التابع**

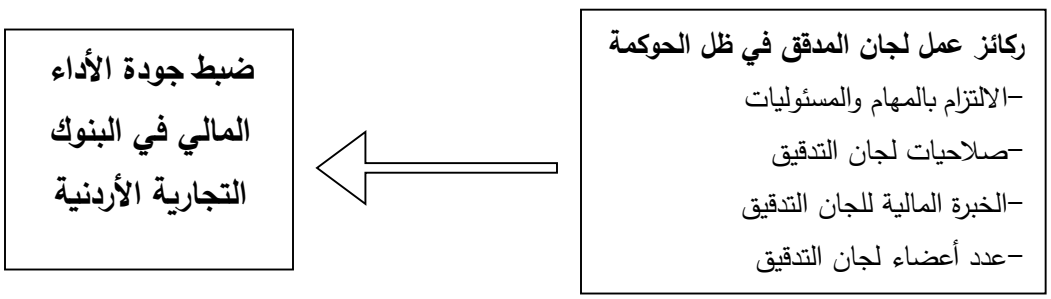

الشكل (1): نموذج الدراسة

نوع الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي تم إتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف معرفة دور لجان التدقيق في ظل الحوكمة في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة مصارف، حسب ما ورد في (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2019)، هي: البنك الأهلي المتحد، بنك الكويت الدولي، بنك التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك وربة. أما العينة فتكونت من (93) من أعضاء لجان التدقيق، ومدققي الحسابات الداخليين والمديرين الماليين العاملين في البنوك المشمولة بالدراسة. وبخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها حصر حجم عينة الدراسة، فإنه تم اختيار عينة قصدية تمثل هذا المجتمع في البنوك موضع الدراسة. وقد تم توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (20) استبانة في كل مصرف من هذه المصارف بفروعها المنتشرة في محافظات الكويت الستة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (100) استبانة. وقد تم استرداد (93) استبانة وبنسبة (93. %) من إجمالي الاستبانات الموزعة تم إخضاعها جميعها للتحليل الإحصائي.

مصادر البيانات

تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب المحاسبة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة والأبحاث المحاسبية وخاصة التي تبحث في موضوع الحوكمة والتدقيق الداخلي والأداء المالي، كذلك المصادر الأولية من خلال تصميم وتطوير استبانة خطية لموضوع البحث الحالي، وللتأكد من صدق الأداة وقدرتها على قياس متغيرات البحث، فقد تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (89.4%) وهي نسبة جيدة جدا يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالية.

أساليب التحليل الإحصائي

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

الدراسات السابقة

اقترحت دراسة Rezaee, (2008) عدة مبادئ إرشادية للحوكمة المؤسسية منها أن يقوم مجلس الإدارة باختيار المدير التنفيذي للشركة ويتولى مراقبة أنشطته والأنشطة التنفيذية للإدارة التنفيذية العليا. وان يرتبط مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق بمؤسسة تدقيق مستقلة للقيام بأداء أعمال تدقيق البيانات المالية للشركة.

وأكدت دراسة الزحيلي، (2009) أن تبني مفهوم الحاكمية الشركات يعزز الإفصاح والشفافية. كما تبين وجود تحركاً جادا من قبل البنوك السعودية على تطبيق الحاكمية في الشركات في السعودية.

وأشارت النتائج التي توصلت إليها دراسة المومني، (2010) أن مجالس الإدارة تهتم بدرجة متوسطة بضوابط تشكيل لجان التدقيق، وتهتم أيضا بدرجة متوسطة باليات عمل للجان التدقيق في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

وتبين من نتائج دراسة العبدلي، (2012) أن الحاكمية تمثل التقاء الممارسات والإجراءات السليمة، وتعمل هذه الإجراءات والممارسات بموجب معايير وقواعد تحكمها بصورة ملزمة وتهدف من خلال عملها إلى ضمان عدم حصول التعارض بين الأهداف الإستراتيجية للشركة وأسلوب عمل الإدارة في تحقيق تلك الأهداف.

وتبين من دراسة، حداد، (2014) أن لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب الحاكمية المؤسسية تقوم بمراجعة هيكلية إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

وهدفت دراسة (Glasgow, 2015) إلى بيان أهمية تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأمريكية، وذلك من خلال مناقشة القانون الأمريكي الجديد (Sarbanes – Oxley) والمتعلق بالحاكمية المؤسسية.

وتوصلت دراسة الطراونة، (2016) إلى وجود أثر لعوامل نجاح إستراتيجيه حوكمة الشركات على تحقيق الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

الإطـار النظـري

لجان التدقيق

يُعد الغش والتلاعب المحاسبي في الأرقام الواردة في التقارير المالية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى نشؤ وتشكيل لجان التدقيق في الشركات، كما كانت الانهيارات والإخفاقات المالية التي حدثت خلال الثلاثة عقود الماضية في كبرى الشركات العالمية الدافع الأكبر أمام الهيئات المهنية والمنظمات والمشرعين للمطالبة والتوصية بتشكيل لجان التدقيق في الشركات من أعضاء مجلس الإدارة، على أن تحدد لها المهام والمسؤوليات والوجبات وبيان كيفية تشكيليها، وذلك من اجل مساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته الإشرافية والرقابية (المومني، 2010، ص245).

وقد نشأت الحاجة إلى ضرورة تشكيل لجان التدقيق نتيجة لعدد من التطوُّرات التي حدثت على مدى فترة من الزمن على العلاقة بين المدققين الخارجيين وأعضاء مجالس الإدارة وأفراد الإدارات التنفيذية والتي أدت إلى تجاوز المدققين كثيراً من الملاحظات الهامة والتي لم يتح لها أن تصل إلى مجالس الإدارة، مما أدى إلى عددٍ من المشاكل وفقدان الثقة بين هذه الأطراف، وكما هو مفهوم فإن الهيئات العامة هي صاحبة الصلاحية بتعيين المدققين، إلا أن الممارسة أثبتت أن مجالس الإدارة باتت تؤثر وتوجه هذا التعيين نتيجة العلاقات التي تتطوَّر بينهم وبين المدققين أثناء أعمال التدقيق (السقا، وأبو الخير، 2012، ص56).

ويرى الباحث إن أهم مهام لجان التدقيق هي التأكد من تطبيق قواعد الحاكمية على ارض الواقع في المصـــارف الإسلامية الكويتية، والذي يتم من خلال مجموعة من الآليات، كما إن وجود نظام رقابة داخلية يعد من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة، ويتمثل الدور الرئيسي للجان التدقيق فيما يتصل بهذا النظام بالتحقيق من كفايته، وفاعلية تنفيذه وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة، والتي من شانها تفعيل النظام الداخلي وتطويره، وبما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح بكفاية عالية وتكلفة معقولة.

مفهوم الحوكمة

الحوكمة هي منظومة من القوانين والقواعد والعوامل التي تتحكم في عمليات المؤسسة وتتضمن علاقتها بأصحاب المصالح والمجتمع ومجموعة القوانين والتعليمات وقواعد الإدراج وممارسات القطاع الخاص الطوعية التي تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة وتطلعات المجتمع (أبو جليل والعازمي، 2014، ص12).

وتعرف الحوكمة أيضا بأنها حالة أو عملية أو نظام يحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركة" فهي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعنى بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها (Freeland, 2009, P: 7).

ويعرف الباحث الحوكمة على أنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبتها، وتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وحفظ قيمة المصارف الإسلامية الكويتية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة المؤسسية تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المصرف لتحقيق فعالية الوكالة.

ضوابط لجنة التدقيق من منظور الحوكمة

لجنة التدقيق هي من أهم اللجان التي يشكلها مجلس إدارة الشركة، وتعتبر عملية اختيار أعضاء لجنة التدقيق من أهم القضايا التي تواجه مجلس الإدارة، ويجب أن تخضع عملية اختيار أعضاء اللجنة إلى مجموعة من المعايير والضوابط حتى تتمكن من أداء عملها بكفاءة وفاعلية (Klein, 2012, P: 435).

وفيما يلي أهم الضـــوابط التي يجب توافرها بأعضـــاء اللجنة، التي يرى الباحث أنها على درجة من الأهمية بحيث إن توافرها ضـروري عند تشـكيل لجنة التدقيق في أي شـركة حتى يمكنها أن تؤدي أعمالها بكفاءة وفاعلية ولكي تسـهم إيجابياً في تفعيل آليات الحوكمة، وهذه الضوابط هي على النحو الآتي:

أولا: الالتزام بمهام ومسئوليات اللجنة

تتولى لجنة التدقيق في الأسـاس مهمة الرقابة على أعمال المحاسـبة في المصـرف، وكذلك القيام بمسـاعدة مجلس الإدارة على أداء واجباته بكفاءة وفاعلية، ومتابعة مدى تقيد المصـــرف والتزامه بتطبيق أحكام التشـــريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية، إضافة إلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية، وخاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية ودعم الرقابة الداخلية، ودعم استقلال المدققين الداخليين والخارجيين (علي وشحاته، 2017، ص41).

وبناءً على ذلك فانه يسـتوجب التحديد الواضـح لسـلطات ومسـؤوليات ومهام هذه اللجان، بحيث تكون مهامها ومسؤولياتها واضحة ومكتوبة ومحددة في نظام أو دليل يوضح تلك المسؤوليات ويبين طبيعة العلاقة بين الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي، وذلك لضـمان عدم حدوث تعارض بين الأعمال المسـندة إلى اللجنة وتلك التي تقوم بها بعض الأقسـام التنفيذية في الشـركة. ويجب أن يكون للجنة التدقيق سـلطة مناقشـة أي موضـوعات تراه مهمة، ولها الحق في الاسـتعانة بأحد الأطراف الخارجية ذات الخبرة بالمشاكل التي تواجهها اللجنة في كافة النواحي المالية والمحاسبية التي يمكن أن تؤثر على إعداد القوائم المالية (المومني، 2010، ص247).

ثانيا: صلاحيات لجنة التدقيق

تختلف صـلاحيات لجنة التدقيق بشـكل كبير بين المصـارف؛ لأنهما يعتمدان على حجم وطبيعة المصـرف ومتطلبات إدارته، ومجال عمله الذي لم يعد يقتصـر على التدقيق المالية، بل امتد ليشـمل كافة الأنشـطة المالية وغير المالية، حيث تناولت وظيفة لجنة التدقيق هذه الأنشطة بالفحص والتحليل والتقييم كخدمة للشركة (الخطيب والرفاعي، 2008، ص202).

ويتمثل دور لجنة التدقيق في ظل التحكم المؤسسي من خلال مساعدة مجلس الإدارة على إتمام مسؤولياتهم الإشرافية لغرض التأكد من تكامل التقارير المالية، وخضوع المصرف للمتطلبات القانونية والتنظيمية وضمان استقلالية المدققين الخارجيين والداخليين عند أدائهم لواجباتهم الوظيفية (سليمان، 2016، ص182).

ثالثا: توافر وتكامل الخبرة المالية والمهارة في أعضاء اللجنة

لقد فرضت الأمور المالية المعقدة اهتماماً متزايداً من قبل المصارف بالتدقيق، كما أن تعقد هياكل رأس المال والتلاعب المحاسبي وممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح وغيرها من الأمور يتطلب أن يكونوا أعضاء لجنة التدقيق من الأشخاص اللذين يتمتعون بالخبرة والمهارة اللازمة في تطبيق المعايير المحاســبية من قبل الإدارة، كما فرض تزايد اهتمام المصـــارف بإنشـــاء إدارات مسـتقلة للتدقيق، والعمل على دعمها بالكفاءات البشـرية التي تمكن من تحقيق أهداف المصـرف بالكيفية والفاعلية المطلوبة، لذلك على مجالس الإدارة في المصارف أن تحدد المؤهلات والكفاءات والخبرات المناسبة في الشؤون القانونية والمحاسبية

والمالية والتدقيق، والتي يجب توافرها في أعضاء لجنة التدقيق، إضافة إلى أنه يجب أن يكون أعضاء اللجنة على درجة عالية من المعرفة والفهم الكافي لأعمال المصرف أو النشاطات التي تمارسها؛ لأن توافر الخبرة لأعضاء لجنة التدقيق مهم (سليمان، 2016، ص183).

رابعا: تحديد العدد الملائم لأعضاء اللجنة

يعتمد عدد أعضاء اللجنة على حجم مجلس الإدارة وحجم المصرف، وعلى جميع الأحوال يجب أن يكون عددهم كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات، والتوازن بين حجم المهام والواجبات ونوعية النشاطات التي تمارسها اللجنة، كما أن تحديد العدد الملائم لأعضاء اللجنة يجب أن يراعى عدم زيادة عددهم بشكل قد يقف حائلا دون إتخاذ القرارات بصورة سليمة وسريعة وفعالة، وكما يجب أن تتم مراعاة عدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بشكل يجعلها غير قادرة على أداء أعمالها وواجباتها بكفاءة وفعالية، والعدد الأمثل لأعضاء لجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة أعضاء وخمسة أعضاء ووفق الشروط المحددة لذلك (المومني، 2010، ص248).

الأداء المالي للمصرف

يعتبر قياس أداء المصرف المالي أحد أنشطته المهمة في مجال تقييم أداءه وتتضمن عقد المقارنة بين نتائج بمعايير موضوعة بالسابق والقيام بتحليل انحرافات وإجراء تصحيحات لازمة، وعملية تقييم الأداء المالي هي عمليات تأتي بعد عملية اتخاذ قرارات مالية، وتمثل نشاطاته المالية ومرتبط في نهاية سنة مالية (عبد المحسن، 2015، ص3).

وأداء المصرف المالي يقوم بإظهار النتائج والأحداث واتخاذ القرارات وهو يتمثل بتحقيق أهداف البقاء والنمو والاستمرار، وتحديد أماكن قوة المصرف ماليا وتحديد جوانب قصور الناجمة عن السياسات والقرارات المالية، وأهداف المصرف المالية هي عائد الاستثمار، تكاليف المنتجات والخدمات التي يقدمها، ربحية المصرف، تدفقات نقدية، وتهدف لتحسين صورة المصرف لدى الملاك والمساهمين (العمري، 2009، ص18).

وأداء المصرف المالي يتحدد بمعلومات مالية، وقواعد أساسية يجب استخدامها من اجل تقييم النوعية لهذه معلومات لمساعدة المسؤولين لوضع معايير محاسبية ومالية، وللتمييز بين ما يعد إيضاحات ضرورية. وبالتالي فان الأمر يتطلب القيام بتقييم الفائدة من معلومات مالية تساعد باتخاذ القرارات (Mangena, 2015, p:272).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالالتزام بمهام والمسؤوليات

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالالتزام بمهام والمسؤوليات

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	المرتبة
1	مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق واضحة.	3.76	.697	مرتفع	3
2	يتم حصر المهمة الأساسية للجان التدقيق في الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والتدقيق فقط	3.46	.676	متوسط	6
3	يتم القيام بمتابعة مدى تقيد المصرف والتزامه بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية	3.86	.622	مرتفع	2
4	يحق للجنة التدقيق مناقشة أي موضوعات تراها مهمة	3.71	.729	مرتفع	4
5	للجنة التدقيق الحق في الاستعانة بالأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراية في المشاكل التي تواجه اللجنة	3.96	.505	مرتفع	1
6	يوجد نظام أو دليل مكتوب ومحدد لمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق	3.60	.708	متوسط	5
الالتزام بمهام والمسؤوليات		**3.76**	**.689**	**مرتفع**	

يُظهر الجدول رقم (1) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير الالتزام بمهام والمسؤوليات، والمتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.96) و (3.46). وقد جاءت الفقرة: " للجنة التدقيق الحق في الاستعانة بالأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراية في المشاكل التي تواجه اللجنة " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.96) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (.505). وجاءت الفقرة " حصر المهمة الأساسية للجان التدقيق في الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والتدقيق فقط " بالمرتبة الأخيرة ، وبمتوسط حسابي بلغ (3.46) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (.676).

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمتغير الالتزام بمهام والمسؤوليات بمستوى مرتفع، أي أن هناك تحديد واضح لسلطات ومسؤوليات ومهام لجنة التدقيق وحصر لمهامها الأساسية، بحيث تكون مهامها ومسؤولياتها واضحة ومكتوبة ومحددة في نظام أو دليل، والتي بموجبها يكون لها الحق في الاستعانة بالأطراف الخارجية في المشاكل التي تواجهها، كذلك بمتابعة مدى تقيد المصرف والتزامه بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بصلاحيات لجان التدقيق

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بصلاحيات لجنة التدقيق

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	المرتبة
7	يوجد لدى المصرف تعليمات وقواعد وإجراءات بصورة تفصيلية للجنة التدقيق للقيام بأعمالها بطريقة سليمة	3.77	.679	مرتفع	3
8	يمنح أعضاء لجنة التدقيق صلاحيات شاملة لكافة الأنشطة في المصرف المالية وغير المالية	3.47	.676	متوسط	5
9	يحق لأعضاء لجنة التدقيق ممارسة دورهم الرقابي على أعمال التدقيق الداخلي	3.87	.619	مرتفع	2
10	يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالصلاحيات التي تؤهلهم للقيام والاضطلاع بالمسؤوليات والمهام المطلوبة منهم	3.75	.731	مرتفع	4
11	يحق لأعضاء لجنة التدقيق اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطة اللجنة	3.98	.473	مرتفع	1
صلاحيات لجنة التدقيق		**3.76**	**.731**	**مرتفع**	

يُظهر الجدول رقم (2) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير صلاحيات لجنة التدقيق، والمتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.98) و(3.472). وقد جاءت الفقرة: " يحق لأعضاء لجنة التدقيق اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطة اللجنة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.98) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (.473). وجاءت الفقرة: " يمنح أعضاء لجنة التدقيق صلاحيات شاملة لكافة الأنشطة في المصرف المالية وغير المالية " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.47) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (.676).

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بصلاحيات لجنة التدقيق بمستوى مرتفع، وهذا يعني أنه يتم تحديد صلاحيات وسلطات لجنة التدقيق تتيح الحق لأعضاء لجنة التدقيق اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لأنشطة اللجنة وبما يمكنها من القيام بأعمالها بكفاءة وفاعلية، لكون ذلك يستوجب منح اللجنة الصلاحيات

التي تؤهلها للقيام بمسئولياتها، وبما يمكن اللجنة من ممارسة دورها الرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي من خلال الاطلاع على أدلة الإثبات واختيار العينات.

3- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالخبرة المالية للجان التدقيق

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالخبرة المالية للجان التدقيق

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	المرتبة
12	يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية الكافية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	3.86	.557	مرتفع	1
13	يتوفر لدى أعضاء لجنة التدقيق المهارة والمؤهلات في الأمور المالية والاقتصادية	3.79	.775	مرتفع	2
14	يمتلك أعضاء لجنة التدقيق المعرفة والفهم الكافي لأعمال المصرف والنشاطات التي يمارسها	3.77	.753	مرتفع	4
15	يمتلك أعضاء لجنة التدقيق الدراية الجيدة والتامة بالعمل المحاسبي	3.78	.682	مرتفع	3
16	يمتلك أعضاء لجنة التدقيق المهارة والمؤهلات في التدقيق	3.63	.792	متوسط	5
الخبرة المالية للجان التدقيق		**3.75**	**.733**	**مرتفع**	

يُظهر الجدول (3) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير الخبرة المالية للجان التدقيق، والمتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بها، وقد تراوحت ما بين (3.86) و(3.63). وقد جاءت الفقرة: " يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية الكافية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.86) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (.557). وجاءت الفقرة: " يمتلك أعضاء لجنة التدقيق المهارة والمؤهلات في التدقيق " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وهو أدنى من المتوسط العام، وانحراف معياري بلغ (.792).

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمتغير الخبرة المالية للجان التدقيق بمستوى مرتفع، وهذا يعزز أهمية أن يكون أعضاء لجنة التدقيق من الأشخاص الذين لديهم الخبرة العلمية والمهارة والمؤهلات الكافية في الأمور المحاسبية والمالية والتدقيق وفي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، فضلا عن أهمية امتلاك أعضاء لجنة التدقيق الدراية الجيدة والتامة بالعمل المحاسبي، لرفع وزيادة كفاءتهم العملية.

4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بعدد أعضاء لجان التدقيق

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بعدد أعضاء لجان التدقيق

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	المرتبة
17	هناك ملاءمة لعدد أعضاء لجنة التدقيق للمهام المطلوبة منهم	3.46	.676	متوسط	6
18	هناك توافر لمزيج من الخبرات والقدرات وتوازن مع حجم ونوعية المهام المطلوبة من أعضاء لجنة التدقيق	3.86	.622	مرتفع	2
19	إن عدد أعضاء لجنة التدقيق كافٍ حاليا للمساعدة في إتخاذ القرارات بصورة سليمة وفعالة	3.71	.729	مرتفع	4
20	إن عدد أعضاء لجنة التدقيق الحالي يجعلها قادرة على أداء أعمالها وواجباتها بكفاءة وفعالية	3.96	.505	مرتفع	1
21	إن عدد أعضاء لجنة التدقيق الحالي يساعد على إتخاذ القرارات في الوقت المناسب	3.61	.715	متوسط	5
22	إن زيادة عدد أعضاء لجنة التدقيق سيكون أفضل لعمل التدقيق في المصرف	3.86	.557	مرتفع	2
عدد أعضاء لجان التدقيق		**3.79**	**.725**	**مرتفع**	

يُظهر الجدول رقم (4) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص متغير عدد أعضاء لجان التدقيق، والمتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.96) و(3.46). وقد جاءت الفقرة: " إن عدد أعضاء لجنة التدقيق الحالي يجعلها قادرة على أداء أعمالها وواجباتها بكفاءة وفعالية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.96) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (505.). وجاءت الفقرة " هناك ملاءمة لعدد أعضاء لجنة التدقيق للمهام المطلوبة منهم " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.46) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (676.).

وتشير النتيجة العامة إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمتغير عدد أعضاء لجان التدقيق بمستوى مرتفع، وهذا يعني أن تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق يجعلها قادرة على أداء أعمالها وواجباتها بكفاءة وفعالية،

كما إن كفاية (العدد المناسب) لعدد أعضاء لجنة التدقيق سيكون أفضل لعمل التدقيق في المصرف ويعمل على توافر لمزيج من الخبرات والقدرات وتوازن مع حجم ونوعية المهام المطلوبة من أعضاء لجنة التدقيق.

5- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع: ضبط الأداء المالي

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بضبط الأداء المالي

ت:	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	المرتبة
23	تسهم لجنة التدقيق في الالتزام بمعايير الأداء المالي في نشاطاتها التشغيلية بما يعمل على توليد الأرباح بشكل مستمر من تلك النشاطات	3.85	.764	مرتفع	2
24	تسهم لجان التدقيق في تحسين قدرة المصرف في الاعتماد على الأرباح غير المتكررة والتي قد تكون خارج نشاطه الرئيسي	3.78	.680	مرتفع	3
25	تسهم لجان التدقيق في تحسين السياسات المالية المتبعة في المصرف والتي تؤثر في جودة الأرباح	3.53	.700	متوسط	4
26	تسهم لجان التدقيق في ترشيد القرارات المتخذة بناء على المعلومات المالية	3.89	.617	مرتفع	1
ضبط الأداء المالي		**3.72**	**.284**	**مرتفع**	

يُظهر الجدول رقم (5) إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات التي تخص ضبط الأداء المالي، والمتوسطات والانحرافات المعيارية المتعلقة بها، قد تراوحت ما بين (3.89) و(3.53). وقد جاءت الفقرة: " تسهم لجان التدقيق في ترشيد القرارات المتخذة بناء على المعلومات المحاسبية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.89) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري بلغ (.617). وجاءت الفقرة: " تسهم لجان التدقيق في تحسين السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف والتي تؤثر في جودة الأرباح " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.53) وهو أدنى من المتوسط العام، وانحراف معياري بلغ (.700).

ويرى الباحث أن لجنة التدقيق تعمل على تحسين قدرة المصرف على توليد الأرباح وبشكل مستمر من نشاطاته التشغيلية المتكررة، كما تسهم لجان التدقيق في ترشيد القرارات المتخذة بناءً على المعلومات المالية وتسهم أيضا في الالتزام بمعايير الأداء في نشاطاتها التشغيلية بما يعمل على توليد الأرباح بشكل مستمر من تلك النشاطات.

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة أثر ركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة المتمثلة بـ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (6) ما يلي:

الجدول رقم (6): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لأثر ركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية

المتغير المستقل	Sig.	R^2	F	F الجدولية	T	T الجدولية	القرار الإحصائي
ركائز عمل لجان المدقق مجتمعة	.000	.681	53.76	3.84			رفض الفرضية العدمية
ركائز عمل لجان المدقق كل على حدة							
الالتزام بالمهام والمسئوليات	.000				5.17	1.671	رفض
صلاحيات لجان التدقيق	.001				2.56	1.671	رفض
الخبرة المالية للجان التدقيق	.000				5.17	1.671	رفض
عدد أعضاء لجان التدقيق	.000				3.27	1.671	رفض

يوضح الجدول رقم (6) أثر ركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة المتمثلة بـ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة المتمثلة بـ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان

التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.681) أي أن ما قيمته (.681) من ضبط الأداء المالي ناتج عن متغيرات ركائز عمل لجان التدقيق، أما بالنسبة لتأثير ركائز عمل لجان التدقيق كلاً على انفراد في ضبط الأداء المالي، فقد تبين بأن هذه الركائز كانت مؤثرة معنوياً في ضبط الأداء المالي.

النتائج

تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لركائز عمل لجان المدقق في ظل الحوكمة المتمثلة بـــ (الالتزام بالمهام والمسئوليات، صلاحيات لجان التدقيق، الخبرة المالية للجان التدقيق، عدد أعضاء لجان التدقيق) في ضبط الأداء المالي في المصارف الإسلامية الكويتية، وتبين أن ركائز عمل لجان المدقق تسهم في تحسين الأداء المالي، إذ تبين أن ركائز عمل لجان المدقق تسهم في ترشيد القرارات المتخذة بناء على المعلومات المالية وفي الالتزام بمعايير الأداء المالي في نشاطاته التشغيلية بما يعمل على توليد الأرباح بشكل مستمر من تلك النشاطات. كما بينت النتائج ما يلي:

1- جاءت المتوسطات الحسابية لمتغير الالتزام بمهام والمسؤوليات بمستوى مرتفع، إذ تبين أهمية أن يكون للجنة التدقيق الحق في الاستعانة بالأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراية في المشاكل التي تواجه اللجنة والقيام بمتابعة مدى تقيد المصرف والتزامه بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

2- جاءت المتوسطات الحسابية لمتغير صلاحيات لجنة التدقيق بمستوى مرتفع، إذ تبين أهمية امتلاك أعضاء لجنة التدقيق الحق اتخاذ القرارات التي تكفل تحقيق الأداء السليم لكافة أنشطة اللجنة، وممارسة دورهم الرقابي على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي.

3- جاءت المتوسطات الحسابية لمتغير الخبرة المالية للجان التدقيق بمستوى مرتفع، إذ تبين أهمية أن يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالخبرة العلمية والعملية الكافية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وأن يتوافر لديهم المهارة والمؤهلات في الأمور المالية والاقتصادية.

3- جاءت المتوسطات الحسابية لمتغير تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق بمستوى مرتفع، إذ تبين أهمية أن يكون عدد أعضاء لجنة التدقيق الحالي مناسبا بحيث يجعلها قادرة على أداء أعمالها وواجباتها بكفاءة وفعالية، مع ضرورة توافر مزيج من الخبرات والقدرات وتوازن مع حجم ونوعية المهام المطلوبة من أعضاء لجنة التدقيق.

التوصيات

1- التأكيد على أهمية إلتزام المصارف الإسلامية الكويتية بتقديم تقرير حول فاعلية لجان التدقيق ضمن تقاريرها السنوية، وذلك لتأثيرها الواضح في ضبط الأداء المالي، وكذلك التأكيد على ركائز عمل هذه اللجان وفق الضوابط والمعايير التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية بحيث تكون قادرة على تأدية عملها بكفاءة وفاعلية.

2- التأكيد على أهمية الالتزام بمهام ومسؤوليات لجنة التدقيق وتسليط الضوء على المهمة الأساسية لها في الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والتدقيق، والقيام بمتابعة مدى تقيد المصرف والتزامه بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

3- التأكيد على أهمية تركيز مجالس إدارات المصارف الإسلامية الكويتية عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق على كفاءاتهم وخبراتهم، ومراعاة مدى التقيد والالتزام بتنفيذ المهام المسندة إليهم والتي من شانها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل هذه اللجان.

4- العمل على تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق للمهام المطلوبة منهم لأن عدد أعضاء لجنة التدقيق يجعلها قادرة على أداء أعمالها وواجباتها بكفاءة وفعالية ويساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

5- ضرورة بذل الجهود اللازمة من قبل المنظمات المهنية من أجل توضيح الصيغة الصحيحة والدقيقة لركائز عمل لجنة التدقيق بأسلوب يمكن استخدامه كأداة فعالة في توصيل نتائج التدقيق ورأي المدقق إلى مستخدمي التقارير المالية.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

أبو جليل، محمد منصور والعازمي، فايز مرزوق (2014)، **الدور الحوكمي لمدقق الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على مصداقية المعلومات المحاسبية**، المؤتمر المهني الدولي الرابع للمحاسبة والتدقيق " الواقع – التحديات – التطلعات " للفترة من 3- 4 ديسمبر 2014، جمعية المحاسبين والمدققين الكويتية، دولة الكويت.

حداد نعام، (2014)، **أثر الحاكمية المؤسسية في تطوير إدارة المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.

الخطيب، خالد راغب والرفاعي، خليل محمود (2008)، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات: مدخل نظري وعملي**، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

الزحيلي، عوض بن سلامة، (2009)، لجان المراجعة كأحد دعائم الحاكمية الشركات: حالة البنوك السعودية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الإقتصاد والإدارة، مجلد 22، عدد1، ص ص 179-218.

السقا، السيد احمد وأبو الخير، مدثر طه (2012)، "**مشاكل معاصرة في التدقيق**". دار طنطا للنشر والتوزيع، مصر.

سليمان، محمد (2016)، **الحاكمية الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

الطراونة، عيسى، (2016)، **عوامل نجاح إستراتيجيه حوكمة الشركات في تحقيق الإفصاح وجودة التقارير المالية: (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالي)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.

العبدلي، محمد (2012)، **أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

عبدالمحسن، توفيق محمد (2015). **تقييم الأداء المالي: مداخل جديدة لعالم جديد**، الإسكندرية: دار النهضة العربية.

علي، عبد الوهاب نصير وشحاته، والسيد (2017)، **"تدقيق الحسابات والحاكمية المؤسسية في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

العمري، هاني، (2009)، منهجية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات السعودية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، فلسطين، المجلد 2، العدد 3، ص ص 49-77.

المومني، محمد عبدالله (2010)، تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية: دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص237-272.

النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2019

2. المراجع باللغة الأجنبية

Freeland, C. (2009). **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

Glasgow, B. (2015). "Corporate Governance's Time for Change Public and Private Measures". **The Accounting Review**, Vo 2, No.4, p:156-177.

Klein, Jeffrey. (2012). "**Economic Determinants of Audit Committee Independence**". The Accounting review, Vol: 77, No. 2, PP. 435-452.

Mangena, Mark, and Pike, Richard. (2015)."The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures". **Accounting and Business Research**. Vol.35. No.4 .pp.327-549.

Rezaee, Z. Kingsley ,O.O and Mimmier, G.(2008), Improving Corporate Governance: The Role of Audit Committee Disclosures, **Managerial Auditing Journal**.Vo1.18 Issue 6/7, pp: 530-537.